

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تدعو المجتمع الدولي والعربي الى التحرك الفوري لوقف الابادة الجماعية في غزة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية؛ بيروت في ١١ تموز/يوليو ٢٠١٤، لم يعد السكوت عن التطورات الاليمة التي تحدث في غزة مقبولا. فالانتهاكات اليومية للقانون الدولي ولحقوق الانسان والتصعيد الخطير الذي يشهده القطاع منذ ثلاثة ايام يرتقي الى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، وصولا الى حد الابادة الجماعية. فمنذ بدء العمليات العسكرية العدائية ضد قطاع غزة، أي خلال الايام الثلاثة الماضية، تخطى عدد الشهداء الفلسطينيين المائة وفاق عدد الجرحى السبعمائة معظمهم من النساء والاطفال هذا بالإضافة الى الدمار الشامل الذي يطال الممتلكات والبنى التحتية.

تتجاهل اسرائيل كل المعايير الدولية المعتمدة في حالة النزاعات المسلحة من خلال الاستهداف المباشر للمدنيين، وتنفيذ العقوبة الجماعية عبر اطباق الحصار الاقتصادي ومنع دخول المواد الطبية ومواد الاغاثة، كما ان الآلة العسكرية الاسرائيلية التي تهدد بتنفيذ عدوان بري لا تعير أية اهتمام لهذه المعايير كضرورة الحؤول دون التسبب بالاضرار الجانبية والرد غير المتناسق.

والمستغرب هو موقف الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا التي اعتبرت ان ما يجري هو حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها ومعربين عن التضامن معها.

يزيدنا استغراباً موقف الامين العام للامم المتحدة الذي دعى طرفي النزاع الى التهدئة، وكذلك مجلس الامن الذي عجز عن الصدار قرار يدين فيه الممارسات الاسرائيلية ويدعو من خلاله الى وقف المجازر التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في الوقت الذي تتفاقم فيه الاوضاع الانسانية في القطاع.

لا بد من التذكير بان المساواة بين الجلاد والضحية في هذه الحالة هو انتهاك للحق بحد ذاته، فالتخاذل عن تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية الذي يقع على عاتق المجتمع الدولي في هذه الحالة يفضي الى ردود افعال تخفف من وطأة الفعل الأساسي الذي هو العدوان الاسرائيلي والحال هذه. إن تجاهل العامل الاساسي وراء النزاع المسلح، الا وهو الاحتلال، لن يفيد بشيء لا بل انه سيساهم في التأجيج والتصعيد المفرط في استخدام القوة، وبالتالي فان الحل المناسب هو الحل الذي يرتكز الى العدالة وهذه الاخيرة لن تقوم ما لم يعاد الاعتبار الى الحقوق المسلوبة والمنتهكة من قبل الاحتلال وأدواته العسكرية والامنية وتوسعه الاستيطاني.

المطلوب من المجتمع الدولي ان يخرج عن صمته القاتل وان يتحرك لردع اسرائيل ووقف ماكينتها العسكرية عن ارتكاب المجازر والجرائم التي لا تميز بين طفل وامرأة وكهل ومدني، والتي تستدعي ردا من قبل أهل غزة المحاصرين منذ سنوات والذين يتعرضون لابشع عمل عدائي يهدد وجودهم.



ان شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تندد بالعدوان الاسرائيلي ومواقف الحكومة الاسرائيلية والقيادات العسكرية التي تمارس ابادة جماعية بحق الفلسطينيين، وتندد كذلك بتخاذل المجتمع الدولي الذي يساوي بين الضحية والجلاد متجاهلاً الاسباب الفعلية وراء هذا التصعيد الموتور التي تثبتها الوقائع اليومية.

توجه الشبكة الى الرأي العام والمنظمات الدولية الصديقة والحليفة نداء للقيام باوسع حملة تضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته الراهنة والتي تكاد ان تهدد وجوده، من خلال الضغط على صناع القرار الدولي في الولايات المتحدة واوروبا ومجلس الامن للعمل الفوري من أجل الضغط على اسرائيل لوقف العدوان والعمل على تطبيق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية ولذي يقوم على اساس احترام كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة الحق في تقرير المصير.

وتطالب الشبكة بوقف العدوان وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في كافة الاراضي الفلسطينية بما فيه في الضفة والقدس وقطاع غزة وفي اراضي الـ ٤٨ والذين يتعرضون الى حرب الغاء وابادة جماعية.

كما تتوجه الشبكة الى الدول العربية مطالبة إياها بالخروج عن صمتها والتحرك الفوري في إطار جامعة الدول العربية من اجل توفير كل وسائل الصمود والدعم للشعب الفلسطيني الذي يخوض حربا وجودية ضد أكثر الآلات العسكرية اجراماً على الاطلاق.

وأخيرا وليس آخرا، تدعو الشبكة القيادة الفلسطينية الى الانضمام الى نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية حتى لا تتكرر عملية الافلات، ككل مرة، من العقاب فيما يتعلق بالمجازر وجرائم الحرب التي ترتكب والتي تشكل انتهاكاً صارخاً وصريحاً للمبادئ الانسانية التى ادعت المؤسسات الدولية التمسّك بها والترويج لها.

التحية الى شهداء وجرحى الشعب الفلسطيني وابنائه الابرار والخزي والعار للقيادة الاسرائيلية المجرمة والشركاء المتخاذلين والمتواطئين في مواجهة الانتهاك الفاضح للقوانين والاعراف الدولية ولحقوق الانسان.